

بليتيمور، بطلبه اقامة دولة في فلسطين كلها، وذلك على اساس الافتراض بأن ملايين اليهود يجب ان ينقلوا الى فلسطين فور انتهاء الحرب، لن يحدث. وانه لوهم ان نفترض ان الولايات المتحدة الاميركية سوف تتنازع من جديد مع بريطانيا في مجال المطالب الصهيونية».

وفي اعقاب قرار اللجنة الانكلو- اميركية، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥، والمتضمن تقسيم فلسطين الى منطقتين، عربية ويهودية، مستقلتين استقلالاً ذاتياً مع بقائهما تحت سلطة المندوب السامي، قدّمت الوكالة اليهودية مشروعاً صهيونياً يشتمل على مطالبها بحدود الدولة اليهودية. وقد اقترحت فيه ان تضمّ الدولة اليهودية منطقة الجليل بكامله، ومرج ابن عامر، ومناطق السهل الساحلي كافة، ما عدا مدينة يافا، بالاضافة الى النقب والجزء الغربي من البحر الميت؛ بينما ترك للدولة العربية مساحة صغيرة من فلسطين على الجزء الغربي من نهر الاردن. ولكن هذه المطالب لم تكن محل قبول من التيارات الدينية، بل ظلت طموحاتهم، مع التيار القومي، تتطلع الى بناء دولة يهودية تشمل، أيضاً، الضفة الشرقية لنهر الاردن. فعندما اعلن بيفن، في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، تصريحه بخصوص استقلال شرق الاردن، انضمّ حزب مزراحي والصهيونيون العموميون الى منظمة الصهيونية الجديدة، التي كانت بزعامة جابوتينسكي، واتخذوا القرار التالي: «ان الأمة اليهودية لن توافق، مطلقاً، على سلخ شرق الاردن عن جسد فلسطين الذي تربطه به صلات تاريخية وجغرافية، ولا يستطيع اي تصريح ان يغير من اعتقاد كل فرد يهودي بأن الارض الواقعة شرق الاردن تؤلف جزءاً لا يتجزأ من وطنه الام ودولة المستقبل»^(٣٥).

وعندما أصدر قرار التقسيم من الامم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، أُيدت التيارات والاحزاب في اسرائيل كلها، من دون استثناء، وجوب توسيع سلطة الدولة على جميع انحاء «ارض - اسرائيل الغربية» الى اقصى حدّ ممكن. وبرز الشقاق، مجدداً، في سياق اتفاقيات الهدنة؛ اذ عارضت الكتلة اليسارية والكتلة التصحيحية الاتفاقيتين مع مصر وشرق الاردن، ولم تسلماً بفقدان مناطق «يهودا والسامرة وقطاع غزة»، وذلك بناء على حيثيات خاصة بكل منهما، وهي، حقاً، حيثيات متعارضة تماماً، ولكنها كانت تطالب، في نهاية المطاف، بالامر ذاته.

ومن الناحية العملية، فان قرار التقسيم لم يكن سوى الغطاء الشرعي للعمليات العسكرية التي قامت بها مجموعات الهاغاناه وشتيرين ولبحي، والتي استطاعت تثبيت حدود معينة تتلاءم مع قدراتها العسكرية، دون ان تتقيد بحدود التقسيم. وكان بن - غوريون، الذي يمسك بزمام الامور، اعلن: «اننا نحن الذين نقرر مصير البلاد. فنحن الذين وضعنا حجر الاساس للدولة اليهودية، ونحن الذين سنقيمها، والاساس هو ان نعرف، بشكل واضح، ما الذي نريده، ونعمل دونما تردد وفقاً للرغبة التاريخية لشعبنا»^(٣٦).

وعندما تمّ الاعلان عن ميلاد «الدولة اليهودية»، فقد جاء هذا الاعلان خالياً من اي ذكر لحدودها. وحينما سئل أول رئيس للوزراء، بن - غوريون، عن الحدود، قال انها تشبه جلد الغزال، كلما سمن الغزال اتسع جلده، وهي العبارة المأخوذة من التلمود. وفي هذا اشارة واضحة الى ان القيادات الصهيونية كانت ترى في المساحة الجغرافية التي تمّت السيطرة عليها ما هي الأاعدة انطلاق الى مساحة اخرى يتمّ القفز عليها حينما تحين الفرص لذلك. وهذا ما تأكد في مراحل لاحقة، حينما اخذت تلك القيادات بالتخطيط لاحتلال اجزاء اخرى من الاراضي، في ظل الفكر التوسعي الذي تتبناه القيادات الاسرائيلية، مع تنوع اتجاهاتها وتياراتها.